

١٠- تطلب إلى الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ما يلي:

(أ) أن تواصل التعاون مع الأمين العام وفيما بينها، ومع جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، في متابعة المقترحات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى تعزيز وتوسيع التعاون في جميع الميادين بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة؛

(ب) أن تعمل على مواصلة وزيادة الاتصالات وتحسين آلية التشاور مع البرامج والمنظمات والوكالات النظرية المعنية فيما يتعلق بالمشاريع والبرامج، بغية تيسير تنفيذها؛

(ج) أن تشترك متى أمكن ذلك مع منظمات جامعة الدول العربية ومؤسساتها في تنفيذ وإنجاز المشاريع الإنمائية في المنطقة العربية؛

(د) أن تبلغ الأمين العام، في موعد لا يتجاوز ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥، بالتقدم المحرز في تعاونها مع جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، وأن تبلغه بصفة خاصة بإجراءات المتابعة المتخذة بشأن المقترحات المتعددة الأطراف والثنائية المعتمدة في الاجتماعات السابقة بين المنظمين؛

١١- تقرر، من أجل تكثيف التعاون وبغرض استعراض وتقييم التقدم وإعداد تقارير دورية شاملة، عقد اجتماع عام مرة كل سنتين بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وعقد اجتماعات قطاعية مشتركة بين وكالاتهما سنوياً بشأن المجالات ذات الأولوية وذات الأهمية الكبيرة في تنمية الدول العربية؛

١٢- توصي، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة وإنشاء جامعة الدول العربية، بأن يعقد خلال عام ١٩٩٥ الاجتماع العام القادم للتعاون بين ممثلي أمانات منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة؛

١٣- تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يعمل، بالتعاون مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، على تشجيع التشاور دورياً بين ممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لاستعراض وتعزيز آليات التنسيق بغية الإسراع بإجراءات تنفيذ ومتابعة المشاريع والمقترحات والتوصيات المتعددة الأطراف المعتمدة في الاجتماعات المعقودة بين المنظمين؛

١٤- تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذا القرار؛

١٥- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية".

الجلسة العامة ٥٧

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

١٥/٤٩ - التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤/٣٧ المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢، و٤/٣٨ المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، و٧/٣٩ المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، و٤/٤٠ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، و٣/٤١ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، و٤/٤٢ المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، و٢/٤٣ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، و٨/٤٤ المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، و٩/٤٥ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، و١٣/٤٦ المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و١٨/٤٧ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و٢٤/٤٨ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي^(٣١)،

وإذ تأخذ في اعتبارها رغبة المنظمين في زيادة توثيق التعاون فيما بينهما في سعيهما المشترك إلى إيجاد حلول للمشاكل العالمية، مثل المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح، وتقرير المصير، وإنهاء الاستعمار، وحقوق الإنسان الأساسية، والتنمية الاقتصادية والتقنية،

وإذ تشير أيضاً إلى مواد ميثاق الأمم المتحدة التي تشجع الأنشطة المضطلع بها عن طريق التعاون الإقليمي لتعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها،

وإذ تنوّه بتعزيز التعاون بين الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة،

٧ - تشجع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة توسيع تعاونها مع منظمة المؤتمر الإسلامي، ولا سيما عن طريق التفاوض على اتفاقات تعاون، وتدعوها إلى مضاعفة الاتصالات والاجتماعات بين مراكز التنسيق لأغراض التعاون في مجالات الاهتمام ذات الأولوية بالنسبة إلى الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛

٨ - تحث مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات الرائدة، على زيادة المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدمها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة بغية تعزيز التعاون بينهما؛

٩ - تعرب عن تقديرها للأمين العام على ما يبذله من جهود متواصلة لتعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي لخدمة المصالح المشتركة للمنظمتين في الميادين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛

١٠ - تطلب إلى الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي عقد مشاورات بصورة منتظمة بين ممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تركز على تنفيذ البرامج والمشاريع وأعمال المتابعة؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تشجيع عقد اجتماعات قطاعية في مجالات التعاون ذات الأولوية، حسبما أوصت به الاجتماعات السابقة المعقودة بين المنظمتين، بما في ذلك متابعة الاجتماعات القطاعية؛

١٢ - تلاحظ أن الاجتماع التنسيقي القادم للوكالات الرائدة للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي سيعقد في عام ١٩٩٥، وسيحدد تاريخ ومكان عقده بعد إجراء مشاورات بين المنظمتين؛

١٣ - تلاحظ أيضا أن تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع القطاعي القادم المتعلق بالتعاون التقني وموضوعه ستقرر بعد إجراء مشاورات بين مراكز التنسيق التابعة للوكالات الرائدة للمنظمتين؛

١٤ - تعرب عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام في سبيل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة

وإذ تنوه أيضا بالتقدم المشجع المحرز في مجالات التعاون التسعة ذات الأولوية وفي تحديد مجالات التعاون الأخرى،

واقترانها منها بأن تدعيم التعاون بين الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي يسهم في تعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها،

وإذ تأخذ في اعتبارها تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام"^(٣٧)، ولا سيما الفرع المتعلق بالتعاون مع الترتيبات والمنظمات الإقليمية،

وإذ تلاحظ مع التقدير تصميم المنظمتين على زيادة تعزيز التعاون القائم بينهما عن طريق وضع مقترحات محددة في مجالات التعاون المعينة ذات الأولوية،

وإذ ترحب بالاجتماع العام المعقود في جنيف في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٤^(٣٨) بين مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة،

١ - تحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام^(٣٩)؛

٢ - تحيط علما بالاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدت في الاجتماع العام المعقود بين مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة؛

٣ - تلاحظ مع الارتياح المشاركة النشطة من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي في أعمال الأمم المتحدة لتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛

٤ - تطلب إلى الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة التعاون بينهما في سعيهما المشترك إلى إيجاد حلول للمشاكل العالمية، مثل المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح، وتقرير المصير، وإنهاء الاستعمار، وحقوق الإنسان الأساسية، والتنمية الاقتصادية والتقنية؛

٥ - ترحب بالمقترحات التي قدمها الاجتماع العام لتعزيز التعاون بين المنظمتين في عدد من المجالات المختلفة، واستعراض سبل ووسائل تعزيز آليات ذلك التعاون الفعلية؛

٦ - ترحب أيضا باعتراف أمانتي المنظمتين تعزيز التعاون بينهما في المجال السياسي وإجراء مشاورات لتحديد آليات ذلك التعاون؛

وإذ تأخذ في اعتبارها الدور الرئيسي الذي يؤديه شعب نيكاراغوا وحكومتها في التماس حلول دائمة توطد منجزات مرحلة الانتقال التي يجتازها،

وإذ تعترف بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وحكومة نيكاراغوا لإغاثة الأشخاص الذين لحقت بهم آثار الحرب والكوارث الطبيعية،

وإذ تعترف كذلك بالجهود المكثفة التي تبذلها حكومة نيكاراغوا لتشجيع الإنعاش الاقتصادي المطرد، وبالتقدم الكبير المحرز في تحقيق توافق آراء اجتماعي واسع النطاق من خلال اجراء حوار وطني لاعتماد التدابير اللازمة لإرساء أسس التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تأخذ في اعتبارها الالتزامات التي اعتمدها رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى في مؤتمر قمة أمريكا الوسطى المعني بالبيئة والتنمية المستدامة، من خلال التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى^(٣٨)، والاهتمام الخاص الذي تتطلبه نيكاراغوا بسبب حالتها الاستثنائية في هذا الصدد، من أجل الشروع في تنفيذ هذه الالتزامات الهامة،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ عن التدابير المتخذة امتثالا للقرار ٨/٤٨^(٣٩)،

١ - تثني على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها، لإستكمال الإجراءات التي اتخذتها حكومة نيكاراغوا من أجل الإنعاش والتعمير الوطني ومن أجل تقديم المساعدة الطارئة؛

٢ - تعرب عن امتنانها للأمين العام لتقديمه التقرير المتعلق بالتدابير المتخذة امتثالا للقرار ٨/٤٨؛

٣ - تشجع حكومة نيكاراغوا على مواصلة جهودها من أجل التعمير والمصالحة الوطنية اللذين يظلمان أساسيين للتقدم الدائم؛

٤ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية والإقليمية الداخلية والمنظمات غير الحكومية أن تواصل على نطاق واسع وبشكل مرن تقديم الدعم إلى نيكاراغوا بالمستويات المطلوبة، مع إيلاء اهتمام خاص لظروف نيكاراغوا الاستثنائية، سواء كان ذلك لتخطي آثار الحرب والكوارث

المؤتمر الإسلامي، وتعرب عن أملها في أن يواصل تدعيم آليات التنسيق بين المنظمتين؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريراً عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛

١٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي".

الجلسة العامة ٥٧

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

١٦/٤٩ - تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٥/٤٥ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، و١٠٩/٤٦ ألف وباء المؤرخين ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و١١٨/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و١٦١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بشأن الحالة في أمريكا الوسطى،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ١٦٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و٨/٤٨ المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، بشأن البند المعنون "تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية"، اللذين طلبت فيهما إلى المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم إلى نيكاراغوا، أخذاً في اعتباره الظروف الاستثنائية التي يواجهها هذا البلد، وإلى الأمين العام أن يقوم، بالتنسيق مع سلطات نيكاراغوا، بتقديم المساعدة اللازمة لعملية توطيد السلم،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن الكوارث الطبيعية التي شهدتها نيكاراغوا مؤخراً، وعبء الديون الخارجية، والآثار الضارة التي لحقت باقتصاد هذا البلد من جراء الجفاف الذي أصاب منطقة أمريكا الوسطى لفترة طويلة، تعرقل الجهود التي تقوم بها نيكاراغوا لتخطي نتائج الحرب داخل إطار من الديمقراطية وفي ظروف الاقتصاد الكلي التي تحققت فعلاً،